السياسة الاولمبية للدول النامية ودورها في استمرار وتطوير الحركة الاولمبية الدولية

د. علي عبدالزهرة الهاشمي
مدرس

د. عبدالله ابراهيم المشهداني
استاذ مساعد

كلية التربية الرياضية – جامعة بغداد

١ – الفصل الأول:

١-١ المقدمة:

تعد السياسة الرياضية والاولمبية في احيان كثيرة جزء من السياسة العامة يتم تطبيقها على مختلف الاصعدة القطرية والاقليمية في ميدان التربية والرياضة لتحقي ق اغراض وطنية وقومية وتعكس الخط السياسي لهذه الدولة او تلك وما دام بحثنا يتركز حول السياسة الاولمبية للدول النامية فمن الجدير بالذكر ان معظم هذه الدول ابتلت بالاستعمار بمختلف اشكاله وصنوفه وتحولت الى تابع للدول الاستعمارية انعكس في غياب السيادة والاستقلال والقرار الحر وتحولت هذه الدول الى مراكز لتصريف المنتجات من الدول الصناعية في ذات الوقت امتصت فيه مواردها وخيراتها لضمان استمرارها متخلفة اطول فترة من الزمن.

وحتى بعد ان ساعدت الظروف على نيل استقلال بعضها فان الاستعمار شكل بعضها كما ينبغي وساهم في ايجاد كيانات تدين وتطبق سياسته حرفياً كما

حدث في انشاء الكيان الصهيوني ونظام جنوب افريقيا لتكون عبئا سياسياً ورياضياً يهدد بتحطيم التطور الرياضي للدول النامية.

وبعد عودة الالعاب الاولمبية في دورتها الاولى ١٨٩٦ في اثينا فان الدول النامية كانت تحت سيطرة الاستعمار ما هيأ الجو للدول الاستعمارية بالانفراد بتنظيم وقيادة الحركة الرياضية والاولمبية من جهة وفرض سياسة رياضية اولمبية على الدول النامية لا تتناسب مع حجمها في المؤسسة الاولمبية من جهة اخرى.. واذا ما عرفنا انه وفقا للمعطيات الحاضرة ان اللجان الاولمبية الوطنية للدول النامية تشكل اكثر من ثلثي مجموع اعضاء اللجنة الاولمبية الدولية وبقاء الدول المتقدمة ترسم السياسات الاولمبية واتخاذ القرارات فان ذلك سيضر حتما بالمستوى الرياضي للدول النامية ويقودنا هذا تساؤل واضح هو كيف يمكن للدول النامية ان تكون قدرة ضاغطة ومؤثرة في اتخاذ القرارات الرياضية؟

وما هي مقومات وعناصر هذه القوة؟ وكيف يمكن التنسيق فيما بين هذه العناصر لتملك قدراً تأثيراً كبيراً في الاسهام بقيادة الحركة الرياضية الدولية؟ وهنا يكمن اهمية هذا البحث في الاجابة على التساؤلات المارة بالذكر.

١-٢ مشكلة البحث:

تكمن مشلكة البحث في احتلال البلدان المتقدمة مركز اتخاذ القرار مع عمد الاكتراث بالوضع السكاني والسياسي في مناطق العالم المختلفة وخاصة الدول النامية التي تساعدها نجاحاتها في المضمار الرياضي للاستفسار عن عدم السماح لها في تنظيم دورات كأس العالم بكرة القدم وعدد الفرق التي ترسلها بعض الدول الى تصفياته، ومثليها في اللجنة الاولمبية الدولية واسلوب عملها في اختيار مثلي البلدان.

١-٣ فروض البحث:

١- اللجنة الاولمبية الدولية ام تتجمل مسؤوليتها في حل المشكلات التي تجابه عدد كبير من الدول النامية ولم تطبق ما ورد في الميثاق الاولمبي بعزل السياسة عن الجو الاولمبي وهذا اثر على درجة مصداقيتها.

٢- العمل المشترك من قبل الدول النامية كفيل بايصال مشليها الى مصدر القرار في اللجنة الاولمبية الدولية ورفع مستوى الانجاز لرياضيها.

١-٤ هدف البحث:

يهدف البحث الى ما ياتي:-

اعادة التوازن في مناصب المؤسسة الاولمبية بين القارات المختلفة ولفت الانظار نحو اساليب عمل من شأنها تحقيق ايجابية ومصداقية الفرضية الثانية على الصعيد الاولمبي والرياضي.

٢- الفصل الثاني: الحركة الاولمبية الدولية

٢-١ الحركة الاولمبية:

شهدت الحركة الاولمبية في العصر الحديث زيادة مضطردة في ازدياد نسبة مشاركة الدول النامية في الدورات الاولمبية الصيفية، لندن ١٩٤٨-٤٤%، هلسنكي ١٩٥٢ ٤٢%، ملبورن ١٩٥٦ ٥٤%، روما ١٩٦٠ ٤٩%، طوكيو ١٩٦٤-٥٧%، المكسيك ١٩٦٨-٦٢%، ميونخ ١٩٧٢-٦٢%.

لقد كان لهذه الزيادة تأثيرها الواضح، فقد صعدت الحرلاكة الاولمبية نتيجة هبوط نسبة مشاركة الدول النامية الى ٢٢% في دورة الالعاب الاولمبية (٢١) في مونتريال ١٩٧٦، نتيجة المقاطعة الافريقية وتضامن بعض الدول الاسوية معها.

ضمت الاسرة الاولمبية لغاية مؤتمر بادن بادن ١٩٨١ (١٤٩) بلدا منها (١٠٣) من الدول النامية أي نسبة ٦٩% منها ٣٢ دولة متقدمة ٢٢%، ١٤ دولة اشتراكية٩%.

ان هذه الزيادة والتاثير المضطرد بالالعاب الاولمبية، يلغي الكثير من حقوق الوصايا الاوربية على الحركة والالعاب، والزيادة غير الاعتيادية في نسبة مشليها في اللجنة الاولمبية الدولية، والاتحادات الرياضية الدولية، واستمرار الوضع كما كان عليه أيام تزامن نشوء الحركة الاولمبية في اوربا مع مرحلة الاستعمار التي خضعت لنيرة الدول النامية، وبهذا الخصوص يشير الدكتور (ملوجكوفسكي) في كتابه السياسة والرياضة ((ان الدور الاوربي في تأسيس الحركة الرياضية، سبب في اخاذ الدور الحاسم والمتفوق لهذه القارة في إدارة وقيادة الرياضية الدولية، وينعكس ذلك من حقيقة أن مقر حوالي (١٠٠) من الاتحادات الرياضية، العاملة في مجال التربية البدنية والرياضية، مقرها في البلدان المتقدمة لاوربا الغربية، كما ان رؤساء الاتحادات الرياضية الدولية الاولمبية، لغاية ١٩٧٩، كلهم من تلك الدول، عدا ثلاثة هي الاتحاد الدولي للملاكمة الهواة، الاتحاد الدولي للمصارعة، الاتحاد الدولي للجمناستك التي يرأسها رؤساء من الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا))(٧-٣٦).

كما ان اعتزاز الدول النامية وافتخارها بتحقيق الاستقلال السياسي يدفعها لممارسة دورها في تحقيق الاهداف الانسانية النبيلة للحركة الاولمبية من جهة، والتحالف الطبيعي مع الذين يعارضون أبعاد الرموز الوطنية أو مظاهر الاحتفاء بالفوز من الالعاب الاولمبية، والتي من شأنها أظهار تلك المشاعر كرفع الاعلام الوطنية والاناشيد... الخ. غير ان مواقف اللجنة الاولمبية كأعلى سلطة من الحركة الاولمبية كان عائقاً كما سنرى في طريق تحقيق الدول النامية تطورها الرياضي.

٢-٢ اللجنة الاولمبية الدولية:

يفترض ان تكون اللجنة الاولمبية الدولية الحارس الامين لتطبيق الاهداف الاولمبية السامية الواردة في الميثاق الاولمبي، والتي تخص قبل كل شيء الأنسان والعلاقات الانسانية في العالم المعاصر (١-١٣) ولعل أهم فقرات الميثاق الاولمبي بهذا الصدد ما يلي:-

الفقرة (١) .. اغراض الحركة الاولمبية: العمل على تنمية الصفات البدنية والخلقية التي هي أساس قيام الرياضة، وتربية الشباب عن طريق الرياضة على روح التفاهم والصداقة فيما بينهم.. وبذلك يسهم في بناء عالم أفضل، اكثر سلاما.

الفقرة (٣) .. تقام الدورة الاولمبية مرة كل ٤ سنوات، حيث يتم جمع المتنافسين الاولمبيين من جميع الدول في جو تنافسي يسود العدل والتكافؤ، ولا يسمح بالدورات الاولمبية بأي تفرقة ضد دولة، أو ضد أي شخص بسبب الجنس والعنصر، والدين والمذهب السياسي.

الفقرة (٧).. يتمتع بالحق ف ي تمثيل البلاد أو المنطقة الجغرافية المعينة، فقط مواطنو هذه البلاد أو المنطقة الجغرافية التي توجد في حدودها لجنة أولمبية وطنية معترف بها من قبل اللجنة الاولمبية الدولية (٥-٩).

أن اللجنة الاولمبية الدولية، وخلال مسيرتها التي زادت عن ٩٠ سنة، فشلت في تطبيق الكثير مما ورد في الميثاق، (على الاقل في الفقرات المذكورة)، فعلى صعيد الانسان، وتنمية صفاته الخلقية، وتربيته بواسطة الرياضة، نجد استفحال ظواهر العنف والشغب والتعصيب والمغالاة وتناول المنشطات الكيميائية والعقاقير بر الطبية ذات التأثير السلبي على صحة الرياضيين، بالإضافة الى عدم استطاعة اللجنة ومنذ مؤتمرها الاول تحديد مفهوم الهواية، ولازالت في اصطراع دائم مع الأتحادات الرياضية الدولية بهذا المجال، قد ينتهي بالغاء الفوارق بين الهاوي والمحترف في بعض

الالعاب الاولمبية، وهو مالا يتفق حتما مع كثير من سياسات الدول النامية، كما انه سيعمل على زيادة الفوارق الفنية الموجودة بين رياضييها ورياضيي الدول المتقدمة، هذا اذا لم نغفل مشكلة التوسع الكبير يشهده البرنامج الاولمبي كما سنعرج عليه.

اما على صعيد بناء عالم يسوده السلام وروح التفاهم والصداقة، ونبذ التفرقة العنصرية والسياسية، فقد اتخذت اللجنة مواقف سلبية تجاه الكثير من الدول النامية كانت تبغي الانضمام للأسرة الاولمبية في ظروف نموذجية تمكنها من خدمة الحركة الاولمبية (منها فلسطين)، واتهامها بتحقيق آيد يولوجيات من شأنها تركيز التأثير السياسي في الجو الاولمبي.

وعليه فأن اللجنة الاولمبية الدولية فقدت فعلا نسبة كبيرة من مصداقيتها نتيجة فشلها في تحمل مسؤولياتها التاريخية في حل مشكلات عدد كبير من الدول النامية وفشلها في تطبيق ما ورد في الميثاق الاولمبي فيما يخص عزل السياسة عن الميدان الاولمبي، فالانقسامات الحادة، والتكتلات والمضلات العديدة التي تظهر بصورة جلية في المقاطعات الرياضية وخصوصاً في دورتي موسكو ولوس أنجلس، كلها مظاهر تثبت عدم قدرة اللجنة من التصدي لها وتقليل تأثيرها، وتثبت أن تصريحات المسؤولين عن الحركة الاولمبية بأستقلالية مؤسساتها عن السياسة ما هي الا تصريحات دبلوماسية لاتتفق مع الواقع، ومنها قول ((افري برونديج)) رئيس اللجنة الاولمبية الدولية (١٩٥٢-١٩٧٢) خلال دورة الالعاب الاولمبية السادسة عشر في ملبورن ١٩٥٦ ((أن الرياضة مستقلة تماماً عن السياسة)) فهو قول لايعدو اكثر من قول اولمبي مثالي، اذ من غير المعقول استطاعته ((افري برونج)) تغطيه اعقد المشكلات الدولية التي افرزتها الحرب العالمية الثانية كمشكلة الصين وتايوان، والالمانيين والكوريين، هذه المشاكل التي أثرت على قرارات اللجنة الاولمبية الدولية، نتيجة أنقسام آراء أعضائها.(٩-٢٨)

٣-٢ الهيكل التنظيمي للجنة الاولمبية الدولية:

بالاضافة الى حقيقة أن جميع رؤوساء اللجنة الاولمبية الدولية كانوا من دول اوربا الغربية وامريكا، فقد استمر ترتيب تلك اللجنة وفق مواصفات تحقق ديمومة معظم اعضائها من مثلي رأس المال والصناعة والدوائر المالية والتجارة وغيرها، والتي يدعمها مبدأ عدم صرف أجور السفر لعضو اللجنة لحضور أجتماعاتها، كما أنها ومن خلال محاضر أجتماعاتها كانت توصي بالاكتفاء من الاعضاء كلما قامت اللجنة الاولمبية في البلدان النامية بترشيح أشخاص ليمثلوا اللجنة في بلدانهم.

فمجموع أعضاء اللجنة الاولمبية مثلا للفترة ١٨٩٤-١٩٧٨ بلغ (٣٣٠) عضو يمثلون ٨٤ بلداً ومنطقة موزعين على الشكل التالي (١٤) آسيا، (١٥) أفريقيا، (١٧) أمريكا، (٣٥) أوربا، (٢) أوكيانيا ومن خلال نتائج انتخابات الاتحادات الدولية في دورة مونتريال ١٩٧٦، تبين أن قيادة وأعضاء الاتحادات الدولية للرياضات الاولمبية كانوا (٣٦١) تم (توزيعهم) على الشكل التالي: (٣٧-٧)

مجموع البلدان	الرؤساء	السكرتيرون العاملون	نواب الرئيس	الاعضاء	المجموع	%
الدول الرأسمالية (٢٤)	١٦	٢٥	٤٣	١١٥	١٩٩	٥٥,٣
الدول الاشتراكية (١٠)	٣	٨	٢٠	٦٠	٩١	٢٥
الدول النامية (١٠٠)	٣	٣	٢٠	٤٥	٧١	١٩,٧
مجموع اللجان الاولمبية الوطنية المعترف بها من قبل (I.O.C)	٢٢	٣٦	٨٣	٢٢٠	٣٦١	١٠٠

وعلى صعيد أعضاء اللجنة الاولمبية الدولية، تشير انتخابات الاجتماع الدوري (٨٤) للجنة بادن بادن ١٩٨١، أن مجموع أعضاء اللجنة بلغ (٨٣) من (٦٨) بلد، تم توزيعهم على الشكل التالي آسيا (١٤) ١٦،٨%، افريقيا (١٤) ١٦،٨%، أمريكا (١٩) ٢٢،٨%، اوربا (٣٥) ٤٢،١%، استراليا ونيوزيلندا (٢) ٢،٤%. يتضح من كل ذلك التفوق الاوربي غير المتوازن مع عدد دول كل قارة، مما ينم بوضوح عن سيطرة اوربية مفروضة بلا شرعية قانونية.

٤-٢ الألعاب والعدالة:

لقد ساعد الوضع السياسي غير المتوازن، والذي تعكسه حقيقة الاستعمار المباشر وغير المباشر، والتمييز والفصل العنصريين، والتي تحملت كاهلة الدول النامية، ساعد ذلك على خلق حالة نفسية لدى رياضيي الدول النامية لايحسدون عليها، باعتبار ان الفرق الشاسع في المستوى الرياضي بين رياضيي الدول المتقدمة والنامية، له مسبباته السياسية التي عملت اللجنة الاولمبية على تكريسه.

لذلك نجد أن عنصر المنافسة بصورة عامة بقي طيلة الفترة المنصرمة بين عدد معين من الدول، فعلى سبيل المثال تشير النتائج دورة المكسيك التي شاركت فيها ١١٢ لجنة اولمبية، ان التنافس الحقيق تم بين (٣٠) دولة فقط والتي حصلت على ٩٥،٧% من مجموع النقاط، أما نسبة ١٤،٣% فقد توزعت على (٢٢) فريقا، وشارك (٧٠) فريقا بدون نتيجة، وبهذا يبدو من الصعوبة على الدول النامية الاستمرار بالتشبث بمبادئ كوبرتان سواء في تقديم المشاركة على الفوز في مما عبر عنه (أن المنافسات الرياضية ممكن أن تكون أسمى معاني الطموحات الدولية) (٣-١٥).

واذا اعتبرت الدول المتقدمة من أن ذلك كان قدرنا وعلينا السعي للحاق بالمستويات الرياضية لديهم، فان اللجنة الاولمبية الدولية أخفقت في اتخاذ الاجراءات

التي تقلل من فارق المستويات بعض الشيء بالاضافة الى زيادة عدد مثلي الدول النامية في التنظيمات والهيئات الرياضية والاولمبية.

ففيما يخص جانب الالعاب، نجد أن البرنامج الاولمبي توسع بشكل كبير وبما لا يتناسب مع امكانات الدول النامية.

فاذا كان الوازع الوحيد الذي يتذرع به مؤيدوا توسيع البرنامج هو مبدأ كوبرتان ((كل الالعاب كل الامم) فهو مبدأ مجحف للبلدان النامية، إذا ما اخذت بنظر الاعتبار ظروف التطور التي اتيحت للدول المتقدمة، وظروف المعاناة والقهر التي عاشتها الدول النامية تحت سطوة الدول الاستعمارية وبذلك فأن أمكانات الاستعداد الكامل للبرنامج الاولمبي الذي كان معمولاً به في فترة الستينات (فترة التحرر)، لم تكن متوفرة لأي من البلدان النامية، ناهيك عن التطور المستمر الذي لازم الحركة الاولمبية والبرنامج الاولمبي بشكل خاص وعلى الشكل التالي:

١٨٩٦	١٩١٢	١٩٢٤	١٩٤٨	١٩٧٢	١٩٨٤
٤٣ فعالية	١٠٧ فعالية	١٣٢ فعالية	١٥٠ فعالية	١٩٥ فعالية	٢٢٠ فعالية

أن مثل هذا التطور لم يعط فرصة لأي بلد نامي لتكوين فريق يغطي كل الرياضات والفعاليات الأولمبية لما يتطلبه ذلك من أمور تستحيل لأي بلد نامي، ورغم محاولات مثلي تلك البلدان ايصال اصواتهم لمكان القرار الاولمبي عبر اجتماعات اللجنة الاولمبية الدولية إلا ان النتائج كانت مخيبة للآمال، نتيجة رضوخ الارادة الاولمبية لطموحات الاتحادات الرياضية الدولية في الدخول للبرنامج الاولمبي وبضوء ذلك فأن ظروف المنافسة الرياضية غير موجودة أساساً بين رياضيي

الدول النامية والمتقدمة، وشيء طبيعي أن يستمر التنافس وتوزيع الأوسمة بأنواعها بين رياضيي الدول المتقدمة (٨-١٤١).

ولا بد هنا من اعادة الاشارة الى الفارق الشاسع في عدد العاملين في المؤسسات الرياضية والاولمبية من الدول المتقدمة عنها من الدول النامية، وكذلك اعضاء اللجنة الاولمبية الدولية، حيث يمثل اللجنة في ١٧ بلد متقدم عضوين، بينما نجد عدد كبير من الدول النامية لا يمثل اللجنة فيها أي عضو (بأعتبار أن عضو اللجنة الاولمبية الدولية يمثل اللجنة في بلده ولايمثل بلده في اللجنة).

ولم تقتصر ظاهرة انعدام العدالة على المؤسسات الاولمبية بل شاعت في الاتحادات الرياضية الدولية ايضاً وربما يكون من الافضل ان ناخذ الاتحاد الاكثر شعبية كمثال وهو الاتحاد الدولي لكرة القدم، فبالاضافة الى عدم تنظيم اي بلد افريقي أو آسيوي لبطولاته، فأن هناك دول تشترك بتلك البطولات بأكثر من فريق فبريطانيا مثلا تشارك باربع فرق تمثل انكلترا، سكوتلندا ويلز وايرلندا الشمالية.

مما لاشك فيه فان تلك الاوضاع غير الطبيعية التي ساهمت في تكريسها اللجنة الاولمبية الدولية، جعلت الدول النامية في وضع لاتحسد عليه، وأدى بالتالي الى التقليل الكبير بالمصداقية اللجنة ازاء تلك الدول كما ذهبت اليه الفرضية الاولى من هذا البحث.

لقد اعتمدت اللجنة الاولمبية الدولية سياسة التهرب من الواقع غير الصحي الذي يعترى الرياضة الدولية، ففي الوقت الذي عقدت (٩) مؤتمرات أولمبية منذ نشوء الحركة الاولمبية عام ١٨٩٤، ولغاية ١٩٣٠، نجد أنه لم يعقد سوى مؤتمرين للفترة اللاحقة ولحد الآن، العاشر في (فرنسا) ١٩٧٣، والحادي عشر في (بادن بادن) ١٩٨١، والمكرسة لدراسة واقع ومستقبل الحركة الاولمبية ، ولم يستطع مؤتمر فارنا لتلافي مسببات الانتقادات الشديدة الموجهة للمؤتمر ولا السيطرة على توسع البرنامج الاولمبي، ولم تشهد الرياضة الدولية كذلك صيغ التعاون الثلاثي التي

أقرها مؤتمر بادن بادن بين اللجنة الاولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية وجمعية اللجان الاولمبية الوطنية.

اذن والحالة هذه بدأت الدول النامية التي طمست حقوقها، برفع صوات الاحتجاج والمطالبة بحقوقها، حيث أدركت أن العوامل الآيديولوجية تسيطر تدريجياً على العلاقات الدولية، كما بدأت تعي تأثيرها في استمرار أو أفشال الالعاب الاولمبية والحركة الرياضية، لان انسحابها يعني الغاء ثلاث حلقات من الحلقات الاولمبية الخمس، ويكفي الاشارة الى أن نسبة مشاركة الدول النامية من مجموع الدول المشاركة بلغ في الدورة الاولمبية العشرين/ ميونخ ١٩٧٢، ٦٢% ((وهبط الى ٢٢% في الدورة الحادية والعشرين (٢١) مونتريال ١٩٧٦ بمقاطعة افريقيا وبعض الدول الآسيوية وجمع الدول العربية عدا (السعودية، الكويت ولبنان)(٢-٢٢٩).

على اساس ذلك بدأت العلاقات الرياضية الدولية تأخذ أشكالاً جديدة وتنظيمات رياضية جديدة وأنقسامات حادة، وتكتلات ومظلات عديدة تحكمها الآيدلوجيات الجغرافية، الاعراق، الاجناس، أو عدم جدوى المشاركة في البطولات الدولية لازالت المداليات حكراً لعدد معين من دول العالم وغيرها من الاسباب. الامر الذي اخذ يزعزع الكيان الاولمبي الدولي، فانشات الالعاب الآسيوية تحت شعار ((دائماً تحت الامام)) باشراف الاتحاد الآسيوي للالعاب الرياضية (A.G.F.) (المجلس الاولمبي الآسيوي حالياً (A.O.C.))، وكانت الالعاب الافريقية بادارة المجلس الاعلى للرياضة في افريقيا (C.S.S.A.) واشراف منظمة الوحدة الافريقية، وبدأت العاب البحر الأبيض المتوسط بأشراف الاتحاد الدولي للالعاب البحر الأبيض المتوسط (C.I.J.M.). ورئاسة عربية (محمد طاهر باشا، جبريل الجميل، محمد مزالي) والعاب وتنظيمات اخرى انتشرت في ارجاء العالم مثل العاب امريكا الوسطى والكاريبي، الالعاب البوليفارية، شرق آسيا، جزر المحيط الهندي وغيرها(١٠-٤٧).

وقد رافقت تلك الالعاب والتنظيمات الرياضية تحديد سياسات رياضية خاصة تجابه بها واقع الرياضة الدولية، مثل تبني برنامج جمعية اللجان الاولمبية الوطنية (A.C.N.O.) والتقارب الافريقي الآسيوي، والتصدي للكيانات العنصرية، واعلان برنامج دول عدم الانحياز عبر مؤتمراتها للتربية البدنية والرياضية.

ان كل تلك الاجراءات ساهمت بلا شك بارتفاع مستوى الانجاز الرياضي في دول العالم النامي فعلى الصعيد العربي مثلاً حققت الدول العربية (٧) ميداليات لاول مرة في دورة الالعاب الاولمبية الثالثة والعشرين/ لوس انجلوس ١٩٨٤ وزاد ايضاً من نسبة مثلي الدول النامية، في الاتحادات الدولية، فمثلاً عدد اعضاء اللجنة الاولمبية الدولية من العرب بلغ (٧) يمثلون اللجنة في مصر، لبنان، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب، كما ان الجزائر حصلت على رئاسة الاتحاد الدولي للسباحة في انتخابات سيئول ١٩٨٨ وغيرها من الانجازات الرياضية والتنظيمية التي تدلل أثر التنسيق والتخطيط والعمل المشترك للدول النامية ازاء الهيكل التنظيمي القائم للجنة الاولمبية الدولية والوضع الحالي للالعاب الاولمبية.

٣-٤ الرياضة ووسائل الاعلام:

ان العلاقة بين الرياضة ووسائل الاعلام وطيدة وقديمة قدم الازل فقبل اختراع وسائل الاعلام العصرية الحديثة كان الرواة وناقلوا الاخبار ينشرون انجازات الابطال شعراً ورسماً ونحتاً وللاهتمام الاغريق بتسجيل تلك الانجازات- الرياضية على الجلد والورق والحجر لما عرفنا شيئاً عن الالعاب الاولمبية القديمة. (٦-١٩٢).

ان هذه الاهمية يمكن الاحساس بها وتقدير ضرورة وجودها فمن الصعب ان يعيش المجتمع دون توفير اي وسيلة اعلام في العصر الحديث فلو لم تصدر الصحف وتتوقف الاذاعات وتتعطل اجهزة البث التلفزيوني والهواتف والتلكسات فأنه من الصعب تقدير ماذا سيحل بالمجتمع ولو لمدة يوم واحد اي انها تحاول ان تضع

الانسان في قلب الاحداث حالة وقوعها او بعد وقوعها بثوان مدعومة بالتعليل والتحليل والاغناء الفكري وهذا ينطبق على الاحداث الرياضية في العالم فعندما كانت الرياضة اسيرة الملاعب المغلقة فانها بوجود وسائل اعلام سمة حياتية لجميع البشر على كوكبنا الارضي لكن الملاحظ ان وسائل الاعلام فقدت هذه السمات الانسانية للتأثيرات السياسية عليها فنلاحظ ان الدول المتقدمة تحتكر وسائل الاعلام عامة والنقل التلفزيوني بشكل خاص وتتحكم في الوسائل الاعلامية التي ترسل من واقع الاحداث او تمنع ارسالها كما انها في حالة فوز رياضي من دول نامية فأن وسائل الاعلام لاتعير هذا الموضوع قدر اهمية اعارة فوز رياضي من الدول المتقدمة سواء من ناحية مرافقة الكامرة له واجراء اللقاءات معها والتحدث حياته كل ذلك يشكل ضغطاً على رياضي الدول النامية الطامحين الى النجومية والشهرة من اجل الالتحاق بفرق الدول المتقدمة وهناك من يمنح جنسية هذا البلد، او ذاك كسياسة افقار تلك الدول من الرياضيين البارزين وهنا يتحتم على الدول النامية ان تطور وسائلها الاعلامية وتوسيع دائرة تبادل البرامج الرياضية لضمان النهوض الرياضي في تلك البلدان مما يترك آثار ايجابية على تطوير الحركة الاولمبية عموماً.

٣- الفصل الثالث: المشكلات الدولية في المؤسسات الرياضية والاولمبية:

٣-١ بعض المشكلات السياسية:

تعتبر مشكلات الصين وتايوان والكوريتين والالمانيتين من اهم افرازات الحرب العالمية الثانية، ومن خلالها تم وضع اللجنة الاولمبية الدولية، في زاوية قياس المصداقية تجاه دول العالم النامي، بتطبيق مبادئ الميثاق الاولمبي دون الخضوع المغلف للسياسات الدولية، وتدل محاضر اجتماعاتها الدولية أن الاجراءات المتخذة بهذا الصدد كانت تحمل طابع التناقض والتأجيل وعدم أمكانية الحسم مما يؤكد الخضوع المذكور.

ان اعتراف اللجنة الاولمبية باللجنة الاولمبية الصينية سنة ١٩٤٦ سنة ١٩٤٧، لايمكن رفضه بسرعة، بسبب وضع سياسي جديد مفادة هروب بقايا جيش وادارة ((كومينتانغ) الى جزيرة تايوان، وبضمنهم اعضاء في اللجنة الاولمبية الصينية، ليشكلوا هناك لجنة اولمبية بأسم عموم الصين والتي تم الاعتراف بها رسمياً في الاجتماع الدوري ٤٧/ هانسنكي ١٩٥٢ باسم اللجنة الاولمبية الوطنية الصينية، وهذا مخالف للواقع السياسي والرياضي أيضاً، على اساس عدم امكانية تايوان تمثيل الصين تطبيقاً لمبدأ الجغرافية الرياضية.

كما ان قرار اللجنة الاولمبية الدولية في اجتماعها الدوري ٤٠/ ستوكهولم ١٩٤٧ باعترافها باللجنة الاولمبية الكورية الجنوبية بأسم ((اللجنة الاولمبية الكورية)) فيه تجاهل لحقيقة تجزئة كوريا بعد استسلام اليابان، والتواجد السوفييتي في الشمال والامريكي في الجنوب، وهو مخالف ايضاً للواقعين السياسي والرياضي.

تنم قرارات اللجنة الاولمبية الدولية في اجتماعاتها الدورية طيلة فترة اكثر من ٣٠ سنة المنصرمة عن تناقض واضح في حل هذه المشكلات واهمها:-

١- اهمال اللجنة الاولمبية الدولية في اجتماعها الدوري ٤٨/ المكسيك ١٩٥٣، اعتراض الصين على حمل لجنة تايوان الاسم الشرعي للصين.
٢- في الاجتماع الدوري ٤٩/ أثينا ١٩٥٤، تم التصويت حول الاعتراف باللجنة الاولمبية الصينية بنتيجة ٢١/٢٣ الامر الذي يعكس جو الحرب الباردة بين اعضاء اللجنة من جهة، واعطاء اسم الصين لكلتا اللجنتين من جهة ثانية.
٣- تجاهل اعتراض كوريا الشمالية حول تطبيق مبدأ الجغرافية الرياضية، في جميع الاجتماعات الدورية لغاية ١٩٦٣.
٤- تجاهل مقاطعة الصين للدورة الاولمبية السادسة عشر/ملبورن ١٩٥٦ بسبب مشاركة تايوان بأسم الصين، وتجاهل ايقاف الصين علاقاتها بالحركة الاولمبية.

٥- عدم اتخاذ موقف حاسم ورادع تجاه كورية الجنوبية، التي رفضت النتائج المنصفة للاجتماعات الثلاث بين مثلي الكوريتين في مقر اللجنة الاولمبية الدولية في كانون ثاني، نيسان، آب ١٩٦٣، القاضية بتشكيل فرق رياضية مشتركة تحت أسم ((كوريا)).

٦- اهمال اللجنة الاولمبية الدولية مقاطعة كوريا الشمالية للدورتين الاولمبيتين الثامنة عشر/طوكيو ١٩٦٤، التاسعة عشر، المكسيك ١٩٦٨.

٧- عدم قدرة اللجنة الاولمبية الدولية على اتخاذ القرارات الحاسمة، ادى الى عودة الصين للحضيرة الاولمبية عن طريق الايعازات السياسية قبل الرياضية/ اما بالنسبة لمشكلة الكوريتين، فان ما تتحمله اللجنة الدولة من اعباء في عملية تنظيم دورة الالعاب الاولمبية الرابعة والعشرين/ سيئول ١٩٨٨، هو من افرازات القرارات المتناقضة وغير الحاسمة طيلة الفترة المنصرمة، وينطبق ذلك أيضاً كما هو معروف بالنسبة لمشكلة الالمانيتين.

٢-٣ التمييز العنصري:

تعتبر القضية الفلسطينية من اشهر واهم حالات ممارسة التمييز العنصري على الصعيدين السياسي والرياضي التي تعرضت لها الدول الناميه، رغم تعمد اللجنة الاولمبية الدولية، الابتعاد عن نقاش هذه المسألة وغض النظر عن أرتباطها بمبدأ الجغرافية الرياضية، التي كانت اللجنة الاولمبية الدولية قد التزمت به مع دول أوربية خاضعة لاستعمار دول أجنبية، ومن خلاله يتم قبول عضوية اللجنة الاولمبية الوطنية على اساس مبادئ القومية وليس وضع الدولة، فتم الاعتراف بلجان تشيكومسلوفاكيا، نيزيلندا، المجر، فنلندا، على اساس هذا المبدأ، كما دخل الى اول تشكلية للجنة الاولمبية الدولية ١٨٩٤ عضوين من تشيكومسلوفاكيا ونيوزيلندا غير المستقلين هما ((فوت باركوفسكي)) و ((كاف)).

تعتبر القضية الفلسطينية من أبرز الدلائل التي تؤكد دعم اللجنة الاولمبية الدولية لتوجهات الدول الاستعمارية ضد دول العالم النامي، فقد ورد في محضر الاجتماع الدوري (٤٠) للجنة / ستوكهولم ١٩٤٧ ((قررت اللجنة رفض طلبات كل من كوراساو، يافا، سنغافورة، بالاعتراف بلجانها الاولمبية الوطنية)).

ان لجنة يافا المذكورة هي بالتأكيد لجنة اولمبية وطنية فلسطينية كان من الممكن ان تحصل على ذلك الاعتراف في ظروف حكم الانتداب، اسوة بالدول الاوربية المذكورة، اعتماد على مبدا الجغرافية الرياضية، والا كيف تفسر ذلك الرفض في ضل حقيقة أن البلد أسمه ((فلسطين)) منذ نشأته وشعبه يسمى ((الفلسطينيون)) امام اللجنة الاولمبية الدولية بالاعتراف باللجنة الاولمبية (الاسرائيلية) ١٩٥٢ ((بذلت مساعي كبيرة لمحاولة مشاركتها في الدورة الاولمبية الرابعة عشر، لندن ١٩٤٨)) (٨-١٤١).

ان مواقف اللجنة الاولمبية الدولية بمساعدة النظام العنصري، على أرض فلسطين كثيرة، ولم تقتصر على الصعيد الاولمبي فقط بل تعدتها الى الالعاب القارية والاقليمية (كالالعاب الاسيوية، العاب البحر الابيض المتوسط) واهمها:-

١- موقف اللجنة المتصلب ازاء اللجنة الاولمبية الاندنوسية، نتيجة رفضها دعوة اسرائيل للاشتراك في الدورة الاسيوية الرابعة في جكارتا ١٩٦٣، وتهديدها بتعليق عضويتها في اللجنة الاولمبية الدولية، وكانت من نتائج تلك الاحداث ظهور فكرة تنظيم العاب ((الكانيفو)).

٢- تهديد اللجنة الاولمبية الدولية لبعض الدول العربية التي نظمت قسم من دورات العاب البحر الابيض المتوسط ((الالى الاسكندرية ١٩٥١، الخامسة تونس/ ١٩٦٧، السابعة الجزائر/ ١٩٧٥، التاسعة الدار البيضاء/ ١٩٨٣)) وتثبيت تلك المواقف بمحاضر اجتماعاتها الدولية يبقى دليلاً على انحيازها (٤-٢١٣).

ان رفض الاعتراف باللجان الوطنية للدول الناميـة، خـلال فتـرة الاسـتعمار، علاوة على كونه دعماً سياسياً ورياضياً للـدول الاسـتعمارية فهـو مخـالف للميثـاق الاولمبي، وبهذا الصدد يقـول الـدكتور ملوجيكوفـسكي عـضو شـرف الاكاديميـة الاولمبية الدولية في كتابة ((عشرون أولمبيـاد حـديث)) (كـان يفتـرض باللجنـة أن تستخدم الفقرة المناسبة في ميثاقها الاولمبي والتي بقيـت نافـذة المفعـول حـتى ١٩٦١ والتي تنص (للرياضيين مواطني البلدان المستعمرة أو الذين ولدوا فيهـا، الحـق في تمثيـل الدول الأم (الأستعمارية) في حالة عدم وجـود لجـان وطنيـة خاصـة في المـستعمرات وعلى هذا الاساس حصل مثلا الجزائر (العـوافي) و (عـلاء ميمـون) علـى ميـداليات ذهبية بالمارثون لفرنسا في امستردام ١٩٢٨، ملبـورن ١٩٥٦، ومثـل وكريـا (كـيتي سون) برلين ١٩٣٦ لليابان. اذن فاللجنة الدولية بهـذا العمـل منعـت رياضـيي تلـك البلدان من تحقيق نصر رياضي لبلدهم، فعـدم الاعتـراف بلجـانهم الاولمبيـة الوطنيـة يعني ضرورة مشاركة هؤلاء الرياضـيين بأسـم البلـد الاسـتعماري، وهـو تواضـؤ سياسي رياضي. (٨-١٥٣).

٣-٣ الفصل العنصري:

اذا كان نظام جنوب افريقيا لايخفي حقيقة ممارسـته للفـصل العنـصري، فـان بعض دورات الالعاب الاولمبية لم تخلو من ممارسات دول اخـرى هـذا المنـهج، ابتـداء من الدورة الاولمبية الثالثة/ سانت لـويس ١٩٠٤ حـين (نظمـت مباريـات في أيـام خاصة للرياضيين الملونين، الزنوج، الهنود الحمـر، بعـض القوميـات مـن المكـسيك واليابان وامريكا اللاتينية والفلـبين وتركيـا، ولم يحـتج ضـد تلـك الاجـراءات، لا المشتركين البيض دفاعاً عن الروح الرياضـية، وفلـسفة المنافـسة، ولا مثلـوا اللجنـة الاولمبية الدولية دفاعا عن الافكار الاولمبية النبيلة وهـي لازالـت تعـيش ايـام الـولادة والترعـرع آنذاك، ولادفاعا عن تطبيق مبادئ ميثاقها، هذا واذا اريـد تطبيـق مبـادئ ذلـك الميثاق، فانها تطبق في جو من الادعاءات والتفليقات الزائفـة الـتي تعـرض لهـا

الريـاضيون السود، والتاريخ الاولمبي زاخر بتلـك النمـاذج، مـن امثـال الرياضـي الأمريكي الأسود ((جيم ثورب)) بطل (٨) فعاليـات في الـدورة الاولمبيـة الخامـسة/ ستوكهولم ١٩١٢، حين سلبت منه المدالية الذهبية كبطـل لتلـك الالعـاب بـدعوى ممارسته الاحتراف في احدى السنين، والمـراد من العمليـة تحويـل المداليـة للرياضـي السويدي الأبيض (هوغو فيسلاندر) الذي جمع اقل من (ثورب) ٧٠٠ نقطة.

هذا على صعيد الالعاب، اما على صـعيد الهيكـل التنظيمـي للجنـة الاولمبيـة الدولية، فان نظام جنـوب افريقيـا كـان ولغايـة تعليـق عـضويته ١٩٧٠، يتمتـع بعضوين في اللجنة الاولمبية الدولية، التي لم توجه له مـرة استفـساراً بمبادرتهـا الخاصـة، عن سبب عدم مشاركة الرياضيين الـسود في فرقهـا، حـتى تنبـت الـدول الناميـة الاجهار باطلاق مثل هذه الاسئلة دفاعا عن حقوق الرياضـيين الـسود، والـتي بـدأت منذ الاجتماع الدوري (٥٥) للجنة في ميونخ ١٩٥٩.

ان هذا النظام لم يابه بقرار اللجنة الدولية بضرورة تشكيل فرق مشتركة في الـدورة الاولمبية السابعة عشر/ روما ١٩٦٠، واعيد القرار بالاجتماع الدورى (٥٩) للجنة موسكو ١٩٦٢، لتشكيل فرق مشتركة للدورة الاولمبية الثامنة عشر/ طوكيـو ١٩٦٤ ولم يلتـزم ايضاً، ان هذا التعاطف مع النظام تؤكده نتائج التصويت لعدة مرات لتوجيه عقوبة له، مـا يدل على ان الغلبـة في سياسة اللجنة الاولمبية الدولية لاحتضان الانظمة العنصرية، وظهـر الاصطدام علـى اشده عام ١٩٦٨ حين قررت اللجنة ضرورة مشاركة هـذا النظـام في العاب المكسيك في تلك السنة، باكثرية الاصوات، لدحض الاقتراح الذي يـدعو لتعليـق عضويته واعتبر هذا القرار تحديا للمجلس الاعلى للرياضة في افريقيا المحاطة بتضامن الـدول النامية، ومع ذلك فان تلك الالعاب شهدت حالات احتجاج ضد سياسات التمييز والفصل العنصريين منها استغلال الرياضيان الامريكيان (تومي سميث) و (جون كارلوس) فوزهـا ليرفعا القفازات السود على منصة الفوز، مع عزف النشيد الوطني الامريكي، مما احدث جواً مناهضاً للانضمة العنصرية، كما اعاد الكرة في الدورة الاولمبية العشرين/ ميونخ/ ١٩٧٢ الرياضيان الامريكيان (فينسينت ميتوس) و (دين كوليت).

٤- الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

من خلال هذا البحث يمكننا الخروج بالاستنتاجات التالية:-

١- هناك علاقة مؤثرة بوضوح بين الوضع السياسي الـذي عاشـته الـدول الناميـة والمستوى الرياضي فيها.

٢- يوجد ما يشير الى ان الدول النامية استطاعت بعد مرحلة الاستقلال ان تحقق بعـض الخطوات على طريق طموحاتها في الميدان الرياضي، ولايزال أمامها الكثير.

٣- ان اعتماد الدول النامية بـرامج بعـض التنظيمـات الرياضـيةوالاولمبية الدوليـة وتعاونها معها مثل جمعية اللجان الوطنية، أدى الى تعزيز مكانتـها علـى صـعيد اللجنة الاولمبية الدولية أيضاً.

٤- عدم امكانية اللجنة الاولمبيـة الدوليـة تنفيـذ بعـض بنـود الميثـاق الاولمـبي وخصوصاً ما يتعلق بالسياسة والرياضة وتفرعاتها، الأمر الـذي أضـعف درجـة مصداقيتها أمام الدول النامية.

٥- هناك عدم تكا فؤ ملفت للنظر في عدد اعضاء اللجنة الاولمبية الدولية، والاتحـادات الرياضية الدولية من الدول المتقدمة والنامية، رغم النسبة الكبيرة التي يمثلها رياضـيوا الاخيرة، والتي تعكسها حقيقة تمثيلها ثلاث من الحلقات الاولمبية الخمس.

٦- بالرغم من قرار اللجنة الاولمبية الدولية بتعليق عـضوية نظـام جنـوب افريقيـا، فان لجان وطنية معترف بها لازالت تتعامل مع لجنة هذا النظام، كمـا نـا بعـض الاتحادات المركزية له لازالت اعضاء في الاتحادات الدولية.

٧- ان عدم امكانية اللجنة الاولمبية الدولية في الحـسم الموضـوعي والمنطقـي لـبعض المـشكلات الدوليـة في الميـدان الرياضـي، أدى الى اسـتمرار مجابهـة تلـك المشكلات للحركة الاولمبية، كمـا هـو الحـال في مـسببات مقاطعـة كوريـا الشمالية لعاب الدورة الاولمبية الرابعة والعشرين في سيئول/١٩٨٨.

٨- ان استمرار توسع البرنامج الاولمبي كـرس محدوديـة مـشاركة الـدول الناميـة بالالعاب الاولمبية وبالتالي تواضع نتائجها.

وعلى ضوء ما خرج به البحث من استنتاجات يمكن تسجيل التوصيات التالية:-

١- أيـلاء الدراسات التي تبحث في الرياضة والسياسة الدوليـة عنايـة اكـبر مـن قبل مراكـز البحث العلمي والجامعات والمعاهد في الـوطن العـربي كمـا لهـا من أهمية أكبر ولندرة هـذه الأبحاث.

٢- تكثيف التنسيق والتعاون الفني والأداري بين مثلـي القـارات الـثلاث للـدول النامية وخصوصاً الـدور العـربي في التنـسيق الافرواميـوى وضـرورة تنظـيم العاب رياضية افرو آسيوية مشتركة بصورة منتظمة.

٣- الاستفادة من البرامج والدورات المختلفة التي تنظمهـا لجنـة التـضامن الاولمـبي في اللجنة الاولمبية الدولية.

٤- ضرورة تحرك اكبر للعرب من اعضاء اللجنة الاولمبية الدولية والاتحادات الرياضـية الدولية في الالعاب المختلفة لزيادة عددهم وضمانة التأثير القاري والدولي.

٥- الاستمرار بالمطالبة بتطبيق بنود الميثاق الاولمبي مـن خـلال المـؤتمرات الاولمبيـة بعد التشاور لتحديد سياسة رياضية للدول النامية.

المصادر العربية والاجنبية

١- حسن الشافعي، التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية، الاسكندرية ١٩٨٤.

٢- كامل العبد الجليل، فعاليات الادارة الرياضية، الكويت ١٩٨٢.

٣- محمد مزالي، الفلسفة الاولمبية من محاضرات الاكاديمية الاولمبية، ١٩٨٢.

٤- عبد الله ابراهيم، موقف العراق من السياسة الرياضـية للـدول العربيـة، ١٩٦٠-١٩٨٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، وارشو١٩٨٥.

٥- الاتحاد العربي للالعاب الرياضية، النظام الاولمبي، ترجمة محمـد فـضالي، الربـاض ١٩٧٠.

٦- عادل شريف، العلاقة بين الرياضة ووسائل الاعلام/ بحوث المؤتمر العربي العام الاول/ المغرب/ ١٩٧٩.